دراسة تحليلية للجوانب المالية في ظل اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية– الجزائرية

أ. شهرة عديسة

جامعة بسكرة –الجزائر

الملخص:

تندرج اتفاقات الشراكة الأورومتوسطية بين الاتحاد الأوروبي وبين دول الحوض المتوسط ضمن الاستراتيجية الجديدة للاتحاد الأوروبي،بحيث تهدف هذه الاستراتيجية إلى بناء منطقة مستقرة نامية بصورة دائمة ،وذلك من خلال إنشاء منطقة للتجارة للحرة ، هذا الأمر أدى إلى خلق وضع جديد يتمثل في تواجد الدول المتوسطية أمام المسائل التي تطرحها الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وهي إعادة هيكلة وتأهيل اقتصاداتها لمواجهة نتائج تحرير التجارة ،ويبرز دور الاتحاد الأوربي لتحقيق الاندماج للدول المتوسطية من خلال المساعدات المالية المرافقة لاتفاق الشراكة، ومنه فالهدف من هذه الدراسة هو إبراز أهم الجوانب التي تطرحها عملية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر التي تم التوقيع عليها فعليا في أفريل 2002، وذلك لتحقيق الاندماج في الاقتصاد العالمي استجابة للتطورات الاقتصادية من خلال تحليل الجوانب المالية المرافقة لهذه الشراكة، وكيفية تعظيم المكاسب الاقتصادية ورفع فعالية الاقتصاد الوطني من خلال الاستفادة من هذه البرامج المالية.

الكلمات المفاتيحية: الشراكة الأوروجزائرية، الجانب المالي.

Abstract

In this study we represent the aim of the Euro-Mediterranean Association Agreements between the EU, which represents European countries and the Mediterranean countries like a new strategy, is to build a permanently developing stable area. And this is through creating a free trade area

This led to the creation of a new situation; like the presence of Mediterranean countries inside the issues raised by the partnership with the European Union, and this

Including the rehabilitation of their economies; and increasing foreign investment flows

And the role of the European Union to achieve this; is Highlights through financial assistance associated with the Partnership Agreement.

تمهيد:

لجأت دول المجموعة الأوربية إلى مساعدة الدول المتوسطية الشريكة ماليا بتمويل مختلف المشاريع والمساهمة في تأهيل اقتصاديات هذه الدول. ولذلك يعتبر التعاون المالي محور العلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوربي والدول المتوسطية المستفيدة ، وعلى هذا الأساس سوف نتطرق إلى تحديد الجوانب المالية ضمن اتفاقيات الشراكة الأورو المتوسطية، بالإضافة إلى تحديد انعكاسها على تدفق الاستثمار الأجنبي بهذه الدول، وذلك بأخذ الجزائر كدراسة حالة .

أولا– الإستراتيجية المتوسطية وإعلان برشلونة :

تعتبر المبادرة المتوسطية للاتحاد الأوروبي حصيلة للمبادرات الدبلوماسية التي تم الاتفاق عليها منذ الحرب الباردة ، في حين تعددت الدوافع وراءها كالدور الحاسم للدول الأوروبية المتوسطية، أما الحافز الأول الذي دفع دول الاتحاد الأوروبي إلى جانب دول جنوب المتوسط إلى عقد مؤتمر برشلونة لسنة 1995 هو بدايات عمليات السلام و تقبل الطرف الأوروبي بإمكانية النظر إلى مستقبل مشترك مع أطراف الحوض الجنوبي .[1]

1– خلفية مشروع الشراكة الأوربية متوسطية :

تتمثل مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية في البيان الصادر عن مؤتمر برشلونة المنعقد في نهاية نوفمبر 1995 ولقد وافقت الأطراف المشاركة في المؤتمر من حيث المبدأ على إقامة شراكة بين الاتحاد الأوروبي من جهة والبلدان المتوسطية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من جهة أخرى، وتهدف إلى إقامة منطقة للتجارة الحرة تستكمل بحلول عام 2010 [2]،كما ارتكزت الرؤية الأوروبية على خلق أكبر تجمع اقتصادي يكون المحور فيه هو الإتحاد الأوربي ممثلا لأوروبا الغربية،وتدور في هذا المحور مجموعتان , بحيث تضم المجموعة الأولى الدول الاشتراكية السابقة مع العمل على اندماجها اقتصاديا في الاتحاد واستيعابها عسكريا في حلف الناتو، في حين تمثل المجموعة الثانية الدول العربية جنوب المتوسط وتتكون بداية من اثني عشر دولة، ثم تضاف إليها فيها بعد دول مجلس التعاون الخليجي وباقي الدول العربية، وبناءا على ذلك قدم الاتحاد الأوربي في أكتوبر 1994 اقتراحا لإنشاء منطقة للشراكة الأوروبية المتوسطية[3]ويشمل الاقتراح ثلاثة مجالات حيث يتعلق الأول بالسياسة والأمن والثاني يخص الجوانب الاقتصادية والمالية والثالث يتعلق بالنواحي الاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى تبني برنامج عمل يشكل آلية تتبع لتحقيق هذه الشراكة [4].

2-الإطار العام لإعلان برشلونة :

قدم الاتحاد الأوربي للدول المرشحة ما يعرف باتفاقية النموذج و التي انطلقت منها المفاوضات، علما أن كل الاتفاقيات المقدمة لأي دولة لم تكن أكثر من الاتفاقية الأساس مع بعض التعديلات ، وتتضمن الاتفاقية النموذج ثلاث محاور رئيسية وهي:[5]

*** الحوار السياسي و الأمني**

ومن أهم الأهداف التي تسعى الاتفاقية لتحقيقها من خلال التعاون والحوار المنظم في هذا الإطار ما يلي :

*زيادة التقارب والتفاهم المشترك حول القضايا ذات الاهتمام المشترك

* العمل على تعزيز الأمن و الاستقرار الإقليميين

* العمل على تقوية المبادرات المشتركة

* إقامة حوار دائم لتعزيز الديمقراطية والمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان.

*** التعاون الاجتماعي و الثقافي :**

نظرا لأهمية الجوانب الاجتماعية و الثقافية في تحقيق التنمية و الاستقرار الاقتصادي, فقد اهتمت الاتفاقية بهذا الموضوع, وقامت بتحديد الأهداف وأولويات التعاون الاجتماعي فيما يلي:

*تقليل ضغوطات الهجرة من خلال خلق فرص عمل محلية

* ضرورة إعادة دمج المهاجرين غير الشرعيين

* تفعيل دور المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

* تحسين أنظمة الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية

* العمل على تحسين الوضع المعيشي في المناطق المحرومة

* إقامة حوار ثقافي منظم في مجال الاهتمام بالشباب و المحافظة على التراث ونشر الثقافة

***التعاون الاقتصادي و المالي:**

يمثل الجانب الاقتصادي و المالي البعد الأكبر في الاتفاقية،وقد حدد إعلان برشلونة عدة أهداف وآليات بخصوص التعاون بين المجموعة الاقتصادي الأوروبية وبين دول جنوب المتوسط, حيث كان أهم هذه الأهداف هو بروز التوجهات نحو إنشاء منطقة التبادل المتحرر من الحواجز.[6]

وعموما تضمن الإعلان في جانبه الاقتصادي والمالي النقاط التالية: [7]

* إنشاء منطقة التجارة الحرة بحلول عام 2010، تزال من خلالها كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تشكل عائق في التجارة بين الدول المعنية، مع الإشارة إلى القواعد التي ستقوم عليها هذه المنطقة.

* تنمية إمكانيات البحث والتأهيل العلمي وتبادل المعلومات ونقل الخبرة والتدريب

* القيام بحلقات النقاش ومؤتمرات مشتركة في مختلف القضايا الاقتصادية و إقامة المشروعات المشتركة لتشجيع التنمية الاقتصادية المتكاملة.

* تقديم مساعدات تقنية وإدارية وتنظيمية

3- آليات العمل للشراكة الأورو- متوسطية

في إطار تنفيذ البرنامج الذي تضمنه إعلان برشلونة، تم تبني آليات للعمل على صعيدين متوازيين الأول على **الصعيد الثنائي:** أي بين الاتحاد الأوربي وكل دولة من الدول الأخرى الأعضاء في الشراكة الأورو- متوسطية على حدى،وتتم عمليات العمل على الصعيد الثنائي بين الاتحاد الأوربي وكل دولة من الدول الأخرى الأعضاء في الشراكة الأورو- متوسطية على حدى، حيث شرعت المفوضية الأوربية في الدخول في مفاوضات مع الدول المعنية لإبرام اتفاقيات شراكة تحل محل اتفاقات التعاون المبرمة مع هذه الدول سابقا، والتي كانت تجدد بشكل دوري،والثاني هو على **الصعيد الإقليمي** أي العلاقات الجماعية بين مجمل الدول المشاركة.

4-تقييم اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية:

ارتأينا قبل التطرق إلى ماقد تتيحه هذه الاتفاقيات من فرص وما قد تفرضه من قيود إدراج مجموعة من الملاحظات الهامة لفهم الأهداف والدوافع المختلفة للأطراف المعنية في اتفاقية الشراكة، ويمكن إجمال هذه الملاحظات في مايلي:[8]

➢وتخص الملاحظة الأولى المرجع الذي على أساسه يمكن إجراء المقارنة وتحديد المكاسب والخسائر المحتملة للأطراف المعنية،وهنا تجدر الإشارة إلى أن العلاقات الثنائية بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي كانت قائمة قبل إبرام اتفاقية الشراكة ضمن صيغة اتفاقات التعاون. ومن ذلك فإنه يتعين تحديد أفضلية صيغة على أخرى من طرف البلدان العربية، أو أن تحديد ذلك هو قرارا أوروبيا قبل ذلك.

➢ فيما يتعلق بطبيعة هذه الاتفاقيات، وذلك لأنها ليست اتفاقيات اقتصادية فقط بل اتفاقيات شاملة

تهدف إلى الحوار السياسي، ووضع ضوابط لحركات المعاملات وتبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وتحديد طرق التعاون الاقتصادي والنقدي بالإضافة إلى التعاون في مجالات أخرى متعددة.

➢وتتعلق الملاحظة الثالثة بطرفي العلاقة في اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية فالطرف الأوروبي في هذه الاتفاقيات كتلة واحدة ضخمة تضم خمسة عشرة دولة في توسع مستمر، أما الطرف العربي فيدخل في هذه الاتفاقيات كدول متفرقة بالرغم من انتمائها إلى نظام إقليمي واحد سابق لوجود النظام الأوروبي نفسه.

4-1 الآثار السلبية:

إن التباين في مستوي التقدم الاقتصادي ونسبة كل طرف من أطراف اتفاق الشراكة من التجارة الدولية ومستوي العلاقات البينية كلها أسباب نتوقع من خلالها نتائج سلبية أكثر منها ايجابية للاتفاقية ونلخصها كمايلي: (9)

*موضوع المنافسة الذي تطرحه عملية إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية التي كانت تواجه السلع الأوروبية عند دخولها الدول العربية، الأمر الذي يفرض على الشركات العربية أن تبدأ التفكير بموضوع الجودة والمواصفات القياسية والتكلفة، وذلك لمواجهة حدة المنافسة التي تؤدي إلى خروج المنتجين المحليين من السوق لنقص الكفاءة الإنتاجية، وبالتبعية يزداد حجم البطالة .

*احتمال زيادة العجز في الميزان التجاري لزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج بمعدل أعلى من زيادة الصادرات في المدى القصير والمتوسط

*نقل بعض الصناعات الأوروبية والتي تستغني عنها دول الاتحاد الأوروبي وليست بالضرورة التي تحتاجها الدول المتوسطية.

*الاتفاق على قواعد منشأ مختلفة عن نظيرتها مع الاتحاد الأوربي تؤدي إلى عدم الاستفادة من المزايا الممنوحة للدول المتوسطية من التراكم متعدد الأطراف.

*سينجم عن الاتفاقيات التفصيلية بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية المتوسطية سواء بالنسبة للمستهلك أو بالنسبة للمنتج تفضيل المنتج الذي تستورد مدخلاته من أوربا.على المنتج الذي يستورد مدخلاته من بلد آخر ، وهو تمييز تتحمله البلدان العربية فقط.

4-2 الآثار الايجابية :

يعتبر توقع ارتفاع حجم الاستثمارات الوطنية أو الاستثمار الأجنبي المباشر أهم ايجابيات التعاون الأورو-متوسطي و نوجز ذلك فيمايلي : [10]

* يؤدي توافر العمالة الرخيصة و المواد الخام بالإضافة إلى قرب الموقع الجغرافي من الأسواق الأوروبية ، و عناصر المزايا التنافسية أيضا إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأوروبية التي يمكن أن تتخذ من الدول العربية قاعدة للإنتاج والتصدير .

*عودة استثمارات عربية إلى المنطقة للاستفادة من المعاملة التفاضلية بين الاتحاد الأوروبي و المنطقة المتوسطية .

*إن قيام شركات مختلطة بين الطرفين يسمح للشركات العربية الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة وتوطينها ، إضافة إلى اكتساب المهارات التسويقية و الفنون الإنتاجية و الإدارية.

*تتيح قواعد المنشأ الاستفادة من مبدأ التراكم الثنائي ومتعدد الأطراف الذي يمكن من استخدام المكونات الأوروبية دون التأثير على صفة المنشأ المتوسطي ، بحيث يمنح المنتج حق التمتع بالإعفاء الجمركي .

*الفرصة الموجودة أمام الشركات العربية و التي تتمثل في فتح السوق الأوروبية بحجم أكثر من 380 مليون نسمة بمعدل دخل فردي 20 ألف دولار سنويا .

<u>ثانيا- مضمون اتفاق الشراكة الأورو جزائرية</u>

وقعت الجزائر مع المجموعة الأوربية على الاتفاق المبدئي في 19 ديسمبر 2001 في بروكسل وبقي الحوار والتفاوض متواصلا بين كلا الطرفين إلى أن تم التوقيع رسميا على الاتفاق المتوسطي للشراكة بين الجزائر والاتحادالأوروبي بفالونيسيا في أفريل 2002، حيث تمحورت الاتفاقية حول عدد من النقاط الهامة التي تناولت جوانب إعلان برشلونة وهي كالتالي:

*المحور الاقتصادي: واهتم بتعميق التعاون قصد دعم التنمية الاقتصادية والاهتمام بالنشاطات التي تعاني من مشاكل داخلية أو التي تتأثر بتحرير الاقتصاد الجزائري، إضافة

إلى الاهتمام بالقطاعات التي تعمل على تسهيل التقارب بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الأوربي. ويتضمن هذا التعاون الهدف البعيد في الاتفاقية وهو إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوربي على مدى 12 سنة في آفاق 2010.

كما أن المحور الاقتصادي لم يغفل عن الاهتمام بالتكامل المغاربي ومواضيع التلوث والبيئة[11]

*محور حرية حركة السلع: حيث تضمن القسم التجاري للاتفاقية التفكيك التدريجي لكل الرسوم للمنتجات الصناعية وسيتم التفكيك من الجانب الجزائري على أساس ثلاثة قوائم وهي كالتالي[12]

–القائمة الأولى: الإعفاء من الرسوم الجمركية عند دخول الاتفاق حيز التنفيذ بالنسبة لأغلبية السلع الوسيطية والمنتجات نصف المصنعة للصناعات الكيميائية والتعدين وصناعة النسيج ومواد البناء.

–القائمة الثانية : تقوم على تفكيك خطي ولكن متسارع على مدى خمس سنوات وذلك بعد سنتين من دخول الاتفاق حيز التنفيذ. كما أنها تخص المنتجات (الصيدلانية والغازيات،التجهيزات الميكانيكية والإلكترونية والتجهيزات ماعدا الكهرومنزلية والمعدات للنقل بالسكك الحديدية والسيارات وقطاع الغيار وأدوات وأجهزة المراقبة والقياس).

–القائمة الثالثة: يتعلق الأمر بتقليص تدريجي على مدى 12 سنة للرسوم الجمركية على المنتجات المتبقية أساسا سلع الاستهلاك، ولن تستكمل رزنامة التفكيك التعريفي الإجمالي إلا في أفاق 2017.

كما تضمن اتفاق الشراكة مايلي:[13]

*محور الخدمات التجارية وحركة رؤوس الأموال: ركز الطرفان على توفير مناخ ملائم للاستثمار وتهيئة الظروف المواتية لحركة رؤوس الأموال، وذلك للمساهمة في حالة ظهور مشاكل في ميزان المدفوعات لأحد الطرفين إلى اعتماد معايير تعديليه على العمليات الجارية التجارية أو المالية قصد التمكن من إعادة التوازن.

*المحور السياسي والأمني: من خلال تمكين كل طرف من حرية اختيار النظم السياسية في ظل سيادة القانون، الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان بالإضافة إلى إقامة مجتمع مدني في

الجهتين وتعزيز التعاون في مجال مكافحة الجريمة المنظمة والعمل على الحد من التسلح وجعل المنطقة المتوسطية منطقة سلام واستقرار

*التعاون الاجتماعي والثقافي (المواد67-78):بحيث شجعت الاتفاقية على مبدأ الحوار بين الثقافات والأديان كوسيلة للتفاهم بين الطرفين ، كما اهتمت بتنمية قضايا الشباب ومنظمات المجتمع المدني وقضية العلاقة بين الصحة والتنمية.

*التعاون المالي(79-81):من خلال مساهمة الاتحاد الأوروبي في تمويل الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني وإعادة تأهيل المؤسسات وترقية الاستثمارات ومتابعة آثار إنشاء منطقة التبادل الحر.

*التعاون في ميادين العدالة والشؤون الداخلية (المواد82-91):وذلك من خلال دعم المؤسسات الدستورية والتعاون في المجال القانوني والقضائي ومحاربة الجريمة بكل أنواعها .

*إجراءات تأسيسية عامة ونهائية(المواد92-110) :حيث تم إنشاء مجلس الشراكة على المستوى الوزاري ويجتمع مرة واحدة على الأقل من أجل متابعة ودراسة المشاكل .

ثالثا- مضمون الجوانب المالية المتعلقة باتفاقية الشراكة الأورو- متوسطية

يعتبر البعد المالي للشراكة الأورو- متوسطية الدعامة الأساسية لتطوير الشراكة في منطقة البحر المتوسط، وتتمثل الجوانب المالية المتعلقة باتفاقيات الشراكة أساسا في برنامج ميدا MEDA وقروض البنك الأوربي للاستثمار (BEI)

وأهم الأبعاد التي تتضمنها الاستراتيجية المالية للشراكة الأورو- متوسطية ما يلي: [14]'

-تشجيع الاستثمارات الخاصة في المنطقة والتمويلات الخارجية المباشرة وإزالة العوائق أمام الاستثمار باستخدام آليات لتشجيع الاستثمار ودعم المنافسة وتنمية القطاع الخاص وإنشاء أفق لتوفير فرص العمل بهدف خلق بنية ملائمة للاستثمار لدى الشركاء المتوسطين

-تدعيم التقارب بين القواعد والأنظمة الملائمة لإنشاء منطقة حرة أوربية متوسطية

-الاهتمام بالقطاعات ذات الأولوية وخاصة في مجالات السياسة الصناعية ومنها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،و سياسة الطاقة والبيئة والسياسة المائية ومجتمع الإعلام والنقل البحري والتعاون في بعض القطاعات ومنها قطاع الزراعة والحد من التبعية الغذائية بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا المتطورة وخاصة تكنولوجيا الإعلام والاتصال

-العمل على التخفيف من النتائج الاجتماعية السلبية التي قد تظهر نتيجة إصلاح الهياكل الاقتصادية .

-الحوار من أجل التوصل إلى حلول لدى الأطراف فيها يخص ملف المديونية والعمل على تخفيفها للبلدان المتوسطية أو تحويلها إلى مساهمات مالية ،مما يساهم في رفع مستوى الاستثمار الأوربي المباشر في دول الحوض المتوسط .

1- تحليل برنامج ميدا (MEDA)

يعتبر برنامج ميدا من حيث المبدأ الأداة الاقتصادية للإتحاد الأوروبي ، والتي تساهم في تطبيق التزامات الشراكة الأورو- متوسطية الفعلية ، وخصص هذا البرنامج ميزانية تبلغ 4.685 مليار يورو للتعاون المالي الأورو – متوسطي في الفترة الممتدة بين 1995 -1999، وتخصيص مبلغ 5.35 مليار يورو للفترة الممتدة بين 2000-2006

1-1 التعريف بالبرنامج

يعتبر برنامج ميدا أحد الوسائل الضرورية لنجاح اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية والذي يهدف إلى خلق الإطار المناسب لدعم العلاقات بين الطرفين في مختلف المجالات، ويمكن التعرف عليه من خلال أولوياته وأشكال تمويله وآليات عمله .

1-2أولويات البرنامج :

أنشاء برنامج ميدا (MEDA) بناء على القانون رقم 96/1488 الصادر بتاريخ 1996/07/23 الذي يحدد كيفيات تسيير البرنامج من طرف اللجنة الأوربية وقد تم تعديله بالقانون 98/780 الصادر بتاريخ 98/04/7. ليعدل مرة ثانية في سنة 2000 بالقانون 2000/2698 الصادر في 2000/11/27. [15]

ويأخذ برنامج ميدا بعدين متكاملين، حيث يأخذ البعد الأول الشكل الثنائي أي بين الاتحاد الأوربي والدول المشاركة. و هنا يتم تمويل المشاريع المحددة في البرنامج الوطني التوجيهي، أما البعد الثاني فهو جهوي أين يتم تمويل المشاريع ذات الطابع الجهوي والتي تتحدد في إطار البرنامج التوجيهي الجهوي.

ويركز برنامج ميدا على ثلاث أولويات ترتبط بصورة وثيقة بالشراكة ودعم الإصلاح الاقتصادي في الدول المشاركة وهذه الأولويات هي: [16]

* دعم التحول الاقتصادي: والهدف هو الإعداد لتطبيق مبادئ التجارة الحرة وذلك عن طريق زيادة التنافس، مما يفرض تحقيق نمو اقتصادي دائم خاصة بعد التركيز على تنمية القطاع الخاص.

* تعزيز دعم التوازن الاجتماعي الاقتصادي: ويتمثل الهدف في تخفيف تكلفة التحول الاقتصادي من خلال إجراءات مناسبة في مجال السياسة الاجتماعية .

* تعزيز العمليات الإقليمية وعمليات عبر الحدود: والهدف هو إكمال النشاطات الثنائية بين الدول من خلال إجراءات تستهدف زيادة التبادل على المستوي الإقليمي.

1-3أشكال التمويل وآليات عمل البرنامج:

في إطار برنامج ميدا تأخذ التمويلات ثلاثة أشكال وهي: [17]

-مساعدات نهائية من الميزانية العامة للاتحاد الأوربي وتسيرها اللجنة الأوربية

-رؤوس أموال يجمعها البنك الأوربي للاستثمار وتتمثل في رأس المال المخاطر * (Capital a' risque) والتي تستخدم لتمويل القطاع الخاص والقطاع المالي.

-قروض ميسرة: تتمثل في تخفيضات الفوائد.

-ويتم تحديد المساعدات وفق آليتين: [18]

* إعداد وثيقة بين الإتحاد والدولة المعنية تسمى بالوثيقة الإستراتيجية بالنسبة للمساعدات الثنائية، وتعتبر هذه الوثيقة إطار متعدد السنوات للمساعدات المالية، وتحدد أهداف الشراكة ومجالات وأولويات التعاون بحيث يتم وضعها بناء على تقييم شامل لسياسة البلد وأوضاعه السياسية والاجتماعية والثقافة، ومن خلالها يتم وضع برنامج ثلاثي توجيهي يسمى بالبرنامج التأشيري الوطني (PIN) مفصلا أكثر من الوثيقة الأولى

* فيما يخص المشاريع الجهوية يتم تمويلها من خلال البرنامج التوجيهي الجهوي (PIR)، ويتم اعتماد الوثيقة الإستراتيجية والبرنامج التوجيهي الوطني والجهوي من طرف اللجنة الأوربية بعد استشارة لجنة (MEDA)

2- تمويلات البنك الأوروبي للاستثمار(BEI) :

إضافة إلى التعاون المالي في إطار برنامج ميدا فإن الدول المتوسطية استفادت من القروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار ، هذا الأخير يعتبر عاملا أساسيا للتنمية الاقتصادية والاستقرار بدول حوض المتوسط و أداة هامة لتفعيل شراكة الاتحاد الأوروبي مع

هذه الدول . حيث منذ إعلان برشلونة سنة 1995 ساهم البنك في تمويل مشاريع في مختلف المجالات في الدول المستفيدة من هذا البرنامج في إطار الشراكة الأورو متوسطية .

ويعمل البنك الأوروبي للاستثمار على دعم تجديد الشراكة الأورو–متوسطية و ذلك في اتجاه تقوية التعاون الاقتصادي و المالي بين الاتحاد الأوربي و البلدان المتوسطية ، و أهم الطرق المستخدمة من طرف البنك لتمويل مختلف المشاريع في هذه المنطقة ما يلي : [19]

– قروض يوجهها لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المتناهية الصغر وذلك للمشاريع التي لا تفوق قيمتها مبلغ 25 مليون أورو .

– تدعيم رأس المال المخاطر (capital à risque) حيث يعتبر رأس المال المخاطر تقنية مالية طويلة الأجل موجهة للدعم الجزئي للأموال الخاصة و أشباه الأموال الخاصة و ذلك في إطار رأس المال التساهمي المباشر و غير المباشر (Prise de participation) كما تسمح بمكافأة رأس المال المخاطر و استرجاع نتائج المشروع الممول .

– قروض ميسرة و قروض مباشرة لتمويل المشاريع الخاصة و التي لا تتعدى مبلغ 25 مليون أورو .

3– الهيئة الأوروبية للاستثمار و الشراكة برنامج FEMIP :

3–1 التعريف بالهيئة الأوروبية للاستثمار و الشراكة

أسست الهيئة الأوروبية للاستثمار و الشراكة في أعقاب المجلس الأوروبي لبرشلونة في مارس 2002 و تمثل هذه الهيئة تطورا ملحوظا للشراكة الاورومتوسطية وارتكز قرار المجلس على تقوية الجانب المالي للشراكة الأورومتوسطية من طرف البنك الأوروبي للاستثمار. [20]

ومنذ إنشاء برنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطية للاستثمار والشراكة (FEMIP) ضمن بنك الاستثمار الأوروبي (BEI) بدأ الاتحاد الأوروبي بتغيير الشراكة المالية في إطار عملية برشلونة، وذلك ليس فقط فيما يخص زيادة الحجم السنوي للقروض الممنوحة من قبل البنك بل أيضا من ناحية زيادة النشاطات، و يستفيد هذا البرنامج (FEMIP) من خبرة 30 سنة لبنك الاستثمار الأوروبي،حيث منح البنك منذ عام 1974 مبلغ 12.6 مليار أورو في شكل قروض طويلة الأجل و تخصيص مبلغ إضافي قدر من 8 إلى 10 مليار أورو لسنة 2006 للشركاء المتوسطين . و يعرف هذا البرنامج على أنه عبارة عن غلاف مالي إضافي مخصص لدول

المتوسط من قبل البنك الأوروبي للاستثمار لغرض دعم النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي و الاجتماعي في هذه الدول.[21]

و تتمثل الأهداف الرئيسية للهيئة الأوروبية للاستثمار و الشراكة فيما يلي : [22]

– إعطاء أولوية خاصة لتنمية الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص و المشاريع التي تساهم في خلق بيئة ملائمة للاستثمار الخاص .

– مساعدة البلدان المتوسطية في مواجهة تحديات العصرنة الاقتصادية و الاجتماعية و تعزيز اندماجها الجهوي في أفق إحداث منطقة تبادل الحر الأورومتوسطية بحلول عام 2010.

– دعم متزايد لمشاريع التنمية الإقليمية و الاستثمارات المرتبطة بالتنمية البشرية و الاجتماعية(قطاعات الصحة و التعليم و حماية البيئة) .

– عمليات مساعدة لدعم سلسلة الإصلاح الاقتصادي و الخوصصة في البلدان المتوسطية المشاركة في إعلان برشلونة .

– تقديم منتجات مالية مبتكرة ، رساميل مجازفة و مساعدة تقنية .

2-3 : أشكال تمويل برنامج (FEMIP).

تتضمن أشكال التمويل المختلفة المقترحة من قبل برنامج (FEMIP) ما يلي :[23]

–قروض طويلة الأجل للمشاريع الكبيرة (البنى التحتية) .

–فتح اعتمادات (قروض شاملة) للقطاع المالي و المصرفي المحليين من اجل بعض الشركات الخاصة إما على شكل قروض طويلة الأجل أو بالمشاركة .

–رهانات عن مجازفة رأس المال وتمثل موارد من ميزانية الاتحاد الأوروبي توضع تحت إدارة بنك الاستثمار الأوربي تسمح له بالتدخل في نشاطات لا تنطبق عليها القواعد التي تسري على قروضها المصرفية الخاصة بموارده .

–أدوات مالية مستحدثة كالتزويد بأشباه الصناديق الخاصة و القروض المشروطة ، قروض الإيجار ، على أساس الضمانات ...إلخ.

–صناديق للمساعدة الفنية مخصصة بشكل أساسي للتعريف بالمشاريع ومحتوياتها وعملية إدارتها .

كما يعتبر الحديث عن الاستثمار الأجنبي في منطقة تبادل حر أورو متوسطية هو التطرق إلى دور هذه المنطقة في تشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال المساعدات المالية

لبرنامج MEDA ومساعدات وقروض البنك الأوربي للاستثمار حيث سعى الاتحاد الأوربي في تنفيذ برامج تمويل ماكرو اقتصادية المشروطة بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية بالإضافة إلى وضع برامج لصالح القطاع الخاص كمراكز الأعمال و المساعدات للشركات ذات الرأسمال المشترك والهدف منها رفع مستوى تنافسية الشركات المحلية وتحسين تمويل الشركات وإصلاح القطاع المصرفي من خلال المساعدات التقنية التي يقدمها البنك الأوربي للاستثمار كقروض أو رؤوس أموال المخاطرة .[24]

حيث يتم تناول وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية من خلال الآليتين التاليتين :[25]

* **برنامج التسهيلات الأوروربية المتوسطية للاستثمار و الشراكة (FEMIP)** (تم التطرق إليها سابقا) التابع لبنك الاستثمار الأوربي و الذي يترجم المساعدات المالية في إطار قروض البنك الأوربي للاستثمار للدول المتوسطية و الذي يعطي أولوية للقطاع الخاص و يساعد الدول المتوسطية على تحقيق تنمية اقتصادية و استقرار سياسي و اجتماعي.

***برنامج ميدا والاستثمار الأجنبي المباشر**

رابعا:دراسة حالة الجزائر :

1- برنامج ميدا (MEDA) الخاص بالجزائر :

في إطار برنامج ميدا، حددت مبالغ المساعدات الأوربية للجزائر خلال الفترة 1995- 2006 مبلغ 510.2 مليون أورو، وذلك على مدى فترتين: الأولى 1995-1999 وتمثل برنامج ميدا 1 و الفترة الثانية 2000-2006 وتمثل برنامج ميدا 2 .

*** تحليل ميدا 1 للجزائر (1995-1999)**

كانت المبالغ المخصصة في إطار ميدا1 الخاص بالجزائر موزعة كالتالي : [26]

* 79% من المبلغ الإجمالي لدعم التحول الاقتصادي وتمثل 129 مليون أورو .
* 18% تسهيل التعديل الهيكلي وتمثل مبلغ 30 مليون أورو.
* 3% موجهة لتعزيز وتحسين التوازن الاقتصادي والاجتماعي وتمثل 5 مليون أورو

جدول رقم(01): التوزيع السنوي للمبالغ المالية الموجهة للجزائر في إطار ميدا 1 (1995-1999)

الوحدة: مليون أورو

البيان	ميدا (1995- 1999)				
	1995	1996	1997	1998	1999
المبلغ المحدد	-	-	41	95	28
المبلغ المسدد	-	-	-	30	0.2
نسبة التسديد%	-	-	-	31.5	0.7

المصدر: لمين عايد، الشراكة الأورو- متوسطية و آثارها المتوقعة على تطور القطاع الصناعي في الجزائر، مذكر ماجستير غير منشورة، تخصص، التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر ، 2004/2003، ص.52.

*** برنامج ميدا 2 للجزائر (2000 - 2006).**

بالرغم من التحسن الكبير في المبالغ المخصصة في إطار ميدا 2 و التي بلغت خلال فترة البرنامج (2000-2006) مقدار 346.2 مليون أورو ، إلا ان المخصصات السنوية للجزائر لا تزال ضئيلة و لا تغطي احتياجاتها من تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والتنموية ، و الجدول التالي يوضح التوزيع السنوي للمبالغ المالية في إطار ميدا 2.

جدل رقم (02):يوضح التوزيع السنوي للمبالغ المالية في إطار ميدا 2.

الوحدة :مليون أورو

البيان	2000	2001	2002	2003	2003-2000	نسبة التسديد بالمائة
الجزائر	30.2	60	50	41.6	181.8	% 18
الإجمالي	568.7	603.3	611.6	600.3	2383.9	% 66.5

المصدر : محمد براق، ميموني سمير، **الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة: دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأورو- جزائرية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.ص.16

2–تمويلات الوسيلة الأوروبية للجوار والشراكة في الجزائر (2007–2013)

حيث تم اعتماد هذه الأداة لتعوض كل البرامج السابقة ، حيث استفادت الجزائر من مخصصات مالية من خلال البرنامج التوجيهي الوطني للفترة (2007–2010) بمبلغ 220 مليون أورو و البرنامج التوجيهي الوطني (2011–2013) بمبلغ 172 مليون أورو وذلك لدعم المجالات التالية:[27]

–الإصلاح في الجوانب التي تتعلق بحقوق الإنسان . –مجال العدالة والهجرة ومحاربة الإرهاب – التنويع في الاقتصاد–التنمية المستدامة –تطوير قطاع التعليم –دعم البرامج الاجتماعية –التسهيلات في قطاع التجارة –تطوير البنية التحتية

3–تمويلات البنك الأوروبي للاستثمار في الجزائر

جدول رقم(03): المساعدات المالية المقدمة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار للجزائر خلال الفترة (1995–2005)

الوحدة: مليون أورو

ا...ا...ا	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
قروض البنك الأوروبي للاستثمار	100	115	335	30	0	143	225	227	230	0	10

Source : commission européenne **,instrument européenne de voisinage et de partenariat ,Algérie ,document de stratégie 2007-2013 et programme indicatif national 2007-2010** ;p.20.

بحيث نشير إلى أن نسبة التسديد الفعلي لهذه القروض خلال الفترة (1996–2002)بـ47 % أي 350.808 مليون أورو ، حيث تعود ضعف نسبة التسديد الى النقاط التالية:[28]

–التأخر المسجل في تنفيذ برامج الخوصصة من طرف السلطات.

–قلة استعمال صيغ التمويل المقررة مثل رؤوس الأموال ذات المخاطر

4–التحليل (الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال البرامج المالية الأوروبية)

قبل أن نقوم بالتحليل نشير إلى أن الجزائر وحسب تقرير لسنة 2004 قد احتلت المرتبة الأولى على مستوى الدول المتوسطية بمبلغ 5.887مليار أورومقابل 2.519 مليار أورو لسنة 2003 ،[29]كما استفادت الجزائر في إطار الصندوق الاستثماري الخاص بالهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة في ماي 2005 من مبلغ 195 ألف أورو لدراسة حصول الشركات

الصغيرة على الأشكال المستدامة للتمويل الخارجي أي القطاع المالي.[30] لكن بالرغم من هذه الأرقام تبقى النتائج المحققة في هذا المجال أقل من مستوى التطلعات

كما يمكننا في هذا الجانب اعطاء الإحصائيات التالية والتي تخص الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة**(1990-2012)**

جدول رقم (04): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1990-2012)

االوحدة: مليون أورو

السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر	السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر
1990	40	2002	1065
2199	30	2003	634
3199	0	2004	882
4199	0	2005	1081
5199	0	2006	1795
6199	270	2007	1662
7199	260	2008	2594
8199	501	2009	2764
9199	507	2010	2264
2000	437	2011	2571
1200	1196	2012	1484
المجمــوع			23187

Source:-UNICAD .WORLD INVESTMENT REPORT- 2011/P.187-2012/

ا P169+.2013/P.213

من خلال مقارنة هاته الأرقام بالأرقام المقدمة في البرامج المالية الموجهة للجزائر نستنتج أن حصة الجزائر من البرامج المالية ضعيفة لتدني نسبة المشاريع المعلن عنها عن طريق الشراكة، ومنه فإن الجزائر تظل منطقة غير مستقطبة لرؤوس الأموال بالمقارنة مع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وذاك راجع للعراقيل التي تواجه هذه البيئة و التي نذكر منها: [31]

*القرارات الذاتية و الارتجالية التي خلفتها أنماط تسيير الاقتصاد المركزي و التي تقف كعائق أمام المستثمر الأجنبي.

* طول مدة الحصول على الترخيص المسبق للنشاطات الاقتصادية.

*اللاتوافق الزمني بين صياغة القوانين و إقرار المراسيم التنفيذية وعملية تطبيقها ميدانيا .

* مازالت الحوافز و الإعفاءات الضريبية التي يمنحها القانون للمستثمر بعيدة عن الممارسة

خلاصة :

حظي الجانب المالي بالاهتمام الأكبر في اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول الحوض المتوسط وذلك من خلال برنامج (MEDA) وقروض البنك الأوروبي للاستثمار وهي البرامج التي تتبعها المجموعة الأوروبية في هذا الإطار و التي تلتزم من خلالها بتقديم المساعدات المالية للدول الشريكة لتدعيم اقتصاداتها و تمكينها من إقامة منطقة التبادل الحر ، ومن خلال تحليل هذه البرامج في هذه الدراسة نستنتج ما يلي :

➢اعتمد الاتحاد الأوربي برنامج (MEDA) كأداة مالية لتفعيل الشراكة الأورو متوسطية في أعقاب مؤتمر برشلونة لسنة 1995 من طرف مجلس وزراء الاتحاد ، و يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق الاستقرار السياسي و الديمقراطي و تحقيق منطقة تبادل حر للدول المتوسطية وتدعيم التعاون الاقتصادي و الاجتماعي .

➢ يرافق برنامج ميدا إمكانيات الاقتراض من البنك الأوروبي للاستثمار الذي يلعب دورا أساسيا في تحقيق الأهداف المالية للاتحاد ودعم عملية إدماج الشركاء المتوسطين ، و أنشئ ضمن هذا البنك برنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطية للاستثمار و الشراكة فيميب بهدف دعم الجانب المالي للشراكة الأورو متوسطية .

➢ استفادت الجزائر في إطار برنامج ميدا (1995 – 2006) بمبلغ إجمالي قدره 510.20 مليون أورو على مدى الفترتين الأولى و الثانية للبرنامج وذلك لدعم التحول الاقتصادي وسياسات التعديل الهيكلي ومواجهة النتائج الاجتماعية للتحول الاقتصادي ، كما تحصلت الجزائر على مبلغ 350.808 مليون أورو من إجمالي 746.4 مليون أورو خلال القترة (1996 –2002) في إطار تمويلات البنك الأوروبي للاستثمار .

➢بعد جهود الجزائر لتهيئة المناخ الملائم لترقية الاستثمارات الأجنبية خاصة في إطار الاستفادة من البرامج المالية الشراكة مع الاتحاد الأوربي ، إلا أنه تبقى ضرورة مواجهة العراقيل التي تواجه بيئة الاستثمار الأجنبي عملية أساسية للاستفادة من اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي والجوانب المالية.

➢ إن البرامج المالية لاتفاقيات الشراكة لا يمكنها لوحدها تحقيق فرص النجاح وإنما يجب الاستفادة منها لتفعيل وتدعيم القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وذلك بدءا بعملية تأهيل ودعم تنافسية المؤسسة الجزائرية ،حيث يجب تهيئة الاقتصاد الوطني قبل الدخول في الشراكة ، وعدم الاعتماد على المساعدات المالية للقيام بذلك .

قائمة الهوامش:

([1]) محمد مصطفى كمال ، فؤاد نهرا ، **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي و العلاقات العربية الأوروبية** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2001 ، ص.203.

([2]) محمد الأطرش، **حول التوحد الاقتصادي العربي والشراكة الأوروبية المتوسطية** ، المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 272، 10، 2001، ص.88 .

[(3)] أحمد السيد النجار وآخرون ، **التحولات الاقتصادية العربية والألفية الثالثة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان ، الطبعة الأولى ،2004، ص. 65 .

[(4)] محمد الأطرش ، مرجع سابق ، ص. 88.

([5]) أحمد السيد النجار وآخرون،مرجع سابق، ص، ص. 67، 68 .

[(6)] محمد مدحت عزمي ، **الواردات و الصادرات والتعريفة الجمركية مع دراسة للسوق العربية المشتركة** ، مكتبة ومطبعة الشعاع الفنية، الإسكندرية ، الطبعة الأولى، 2002، ص.282.

[(7)] أحمد السيد النجار وآخرون، مرجع سابق، ص. 68 .

([8]) حسن نافعة،اتفاقيات **الشراكة الأورو متوسطية بين الفرص والمحاذير**، مجلة أفكار الكترونية ، مارس 2003، مستخرج من : WWW.afkaroniine.org. ,p,p.2,3

([9]) بعداش عبد الكريم، حوشين كمال، مرجع سابق،**انعكاسات التعاون الأورومتوسطي على الشركات العربية المتوسطية** ، الندوة الدولية حول التكامل الاقتصادي العربية كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوربية ،جامعة فرحات عباس سطيف–الجزائر–08–09–ماي2004.
ص.،ص.4، 5.

[(10)] المرجع السابق ، ص، ص. 5 ، 6.

[(11)] عبد المجيد قدي، الجزائر ومسار برشلونة: الفرص والتحريات، مداخلة ضمن الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوربية، جامعة فرحات عباس سطيف–الجزائر–08–09–ماي2004،ص.5

[(12)] **مشروع تقرير حول: الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004**، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العامة السادسة والعشرون، جويلية 2005، ص.94.

[13] **بروتوكول الشراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة أخرى** .ص–ص.4–70.

[14] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي ، **المنظومة المالية الأوربية والتعاون الاقتصادي العربي متطلبات أساسيان لإرساء قواعد الشراكة_الاورو– متوسطية** مداخلة ضمن الندوة الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية– الأوربية، مرجع سابق، ص،ص.4،5.

[15] مذكرات إعلامية أورو متوسطية :

–www.delegy.ec.europa.eu/AR/docs/Infonotes ;p.18

[16] Cooperation/ WWWW. Deljor. CeC .eu. int,

[17] كمال دمدوم، محمد بوهزة ،**تحليل الجوانب المالية لاتفاقية الشراكة الأورومتوسطية** ، الندوة الدولية حول التكامل الاقتصادي العربية كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوربية،جامعة فرحات عباس سطيف–الجزائر–08–09–ماي2004، ص.6.

[18] المرجع السابق، ص. 6 .

[19] الياس بن الساسي ، يوسف قريشي ، مرجع سابق ، ص . 6.

[20] المرجع السابق ،ص.6.

[21] **برنامج (FEMIP) : برنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطية للاستثمار و الشراكة :**

www.delsyr.cec.eu

[22] Banque europeene d'investissement . www.delmar.ec..europa.eu.

[23] برنامج FEMIP : برنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطية للاستثمار و الشراكة ، مرجع سابق .

[24] فنسان دبيني ، **دور الاتحاد الأوربي في تنمية الاستثمار العربي الأوربي** ، المؤتمر الدولي التاسع ، أفاق و ضمانات الاستثمارات العربية الأوربية ، مركز الدراسات العربي الأوربي ، باريس ، 2001 ، ص ، ص .380 ، 381 .

[25] عبد الرحمان تومي ، **الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة تبادل حر أورو متوسطية** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، جامعة سطيف 13–14 نوفمبر 2006، ص ، ص .7،8.

[26] المرجع السابق، ص. 4 .

[27] Algerie-Dossier;programme indicatif national : WWW.bei.eu

[28] Commission européenne ; instrument europeen de voisinage et de partenariat ;Algerie ;document de strategie 2007-2013 et de programmme indicative national 2007-2010 ;p.32.

[29]عبد المجيد قدي ، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية) ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003،ص.9

[30]Femip ;rapport annuel2012 ;p.70.

[31] شهرزاد زغيب ،**الاستثمار الأجنبي المباشر واقع وأفاق** ،مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،العدد الثامن ،سبتمبر 2005.ص.82.